Syntactic Preferences in 'Al-Shatiby "Al-Maqasid Al-Shafeyah": Compilation and Examination

Assist. Prof. Mohammed Fadhel Saleh Al-Samrrai (PhD)
Specialization: Syntax & Morphology
mohammed.fadhil@duc.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i148.1030

Abstract

The afiat Ibn Maalik in syntax is considered one of the most famous syntactic systems. It had many explanations such as "Al-Bahjah Al-Murdiyah" for Al-Suyuti, and "Sharh Ibn Aqil" and "Awdah Al-Masalik" and "Sharh al-Ashmooni. The largest of them is" Al-Maqasid Al-Shafeya" by Abu Ishaq Al-Shatibi. The topic of this research is "Syntactic Preferences of Al-Shatibi" in his book "al-Maqasid al-Shafiyah": Compilation and Examination. It sheds light on the preferences of al-Shatiby in the book and examine them. IThe researcher began with a brief introduction of al-Shatiby and his book. Then I made my study based on four topics. The first one is a general overview of the preferences of al-Shatiby; while the second shows the preferences based on the fundamentals of syntax and grammar. In the third topic I highlight preferences based on the meaning and consideration of the equivalent words with a parallel meaning. Finally, the fourth compares the preferences in al-Alfeyah to the book (Tasheel al-Fawaid) by Ibn Malik. Through this research, the researcher revealed several findings. Firstly, Al-Shatiby mostly mentions the more accurate opinion after simplifying all other opinions about it. He may even just mention the preference without bringing up the opinions, reasons, or evidence on the issue. Secondly, Al-Shatiby is more inclined to give preference to the opinion of Ibn Malik, and the Basrians, and to what is in al-Alfeyah than what is in (Tasheel al-Fawaid). Thirdly, there are preferences based on the fundamentals of syntax and grammar, and preferences based on other factors such as meaning and consideration of the equivalent words with parallel or similar meanings.

Keywords: selection – al-Shtiby – explanation of al-Tasheel – Ibn Malik - al-Maqasid al-Shafeyah

ترجيحات الشاطبي النحوية في كتابه (المقاصد الشافية): جمعًا ودراسةً

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي
أستاذ مساعد . كلية دجلة الجامعة
تخصص نحو وصرف
mohammed.fadhil@duc.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

فإنَّ ألفية ابن مالك في النحو تعد من أشهر المنظومات النحوية على الإطلاق. وقد حظيت بشروح كثيرة كـ(البهجة المرضية) للسيوطي، و(شرح ابن عقيل)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام، و(شرح الأشموني)، و(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) لأبي إسحاق الشاطبي. والشرح الأخير أوسعها، إذ إنَّ الشاطبي شرح أبيات الألفية شرحًا وافيًا، وعني بما فيها من خلافات فناقشها، ورجح ما كان يراه صوابًا، حتى لو كان الخلاف بين ما ذكره الناظم في ألفيته وما ذكره في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فإن الشاطبي يذكر ذلك ويرجح الرأي الذي يميل إليه.

موضوع هذا البحث هو (ترجيحات الشاطبي النحوية في كتابه "المقاصد الشافية" . جمعًا ودراسةً). فهو يسلط الضوء على ترجيحات الشاطبي في الكتاب ودرسها ويحللها، واستهلت بحثي بتعريف موجز بالشاطبي وكتابه. ثم جعلت دراستي مرتكزة على أربعة مباحث: الأول نظرة عامة في ترجيحات الشاطبي، وفي المبحث الثاني ذكرت الترجيحات القائمة على أصول النحو، وفي الثالث ذكرت الترجيحات القائمة على أساس المعنى ومراعاة النظير، وفي الرابع . وهو الأخير . تناولت الترجيح ما بين الألفية وكتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك.

وقد توصلت إلى نتائج عديد: منها أنَّ أكثر ما يذكره الشاطبي الرأي الراجح بعد أن يبسط الآراء فيها، وقد يكتفي بالترجيح من دون ذكر الآراء في المسألة، وقد يرجح من دون ذكر سبب أو حجة. ومنها أنَّ الشاطبي يرجح في الغالب رأي ابن مالك، ورأي البصريين، وما في الألفية على ما في (تسهيل الفوائد). ومنها أنَّ هناك ترجيحات قامت على أصول النحو، وترجيحات قائمة على استدلالات أخرى كالمعنى ومراعاة النظير.

الكلمات المفتاحية: الترجيح . الشاطبي . شرح التسهيل . ابن مالك . المقاصد الشافية .

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فقد عني الشاطبي بذكر المسائل الخلافية في النحو والترجيح ما بين الآراء في كتابه (المقاصد الشافية).

وهذا البحث هو دراسة لترجيحات الشاطبي ، فجاء معنونًا بـ(ترجيحات الشاطبي النحوية في كتابه "المقاصد الشافية" . جمعًا ودراسةً)، إذ لم أقف على دراسة عنيت بترجيحات الشاطبي النحوية على الرغم من أنَّ هناك دراساتٍ عديدةً للكتاب، منها على سبيل المثال (الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي) وهي رسالة دكتوراه للباحث عبد الرحمن الطلحي، و(الاستدلال العقلي عند الشاطبي في المقاصد الشافية) للباحث أحمد مباركي، و(جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية) وهي رسالة دكتوراه لعزمي محمد، و(منهج الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية) وهي رسالة ماجستير للباحث محمد عدنان، و(اختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية في كتابه المقاصد الشافية) وهي رسالة دكتوراه للباحث سليمان الضحيان. وقد أفدت من قسم منها لا سيما بحث (اختيارات الشاطبي). والفرق بين دراستي وبين البحث أن البحث معني بعرض المسائل الخلافية وبسط الأقوال فيها، وعرض الأدلة، ثم ترجيح ما يراه الباحث صوابًا، وقد يتفق ترجيحه مع ترجيح الشاطبي وقد لا يتفق. أما دراستي فهي معنية بجمع الترجيحات ودراستها، وبيان الأصول التي بنى عليها المصنف ترجيحاته.

وقد استهلت بحثي بتعريف موجز بالشاطبي وكتابه (المقاصد الشافية)، ثم شرعت بدراسة ترجيحاته. وقد جعلت دراستي مرتكزة على أربعة مباحث: أمَّا المبحث الأول فهو نظرة عامة في ترجيحات الشاطبي. وفي المبحث الثاني ذكرت الترجيحات القائمة على أصول النحو وهي السماع والقياس واستصحاب الحال. وفي المبحث الثالث ذكرت الاستدلالات الأخرى التي رجح الشاطبي على أساسها قسمًا من المسائل النحوية كالمعنى ومراعاة النظير. أمَّا المبحث الرابع . وهو الأخير . فقد تناولت فيه الترجيح ما بين الألفية وكتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك، فذكرت فيه مسائل رجّح الشاطبي ما في الألفية على ما في (التسهيل)، ومسائل أخرى رجّح ما في (التسهيل) على ما في الألفية. وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

والحمد لله رب العالمين

التعريف بالشاطبي:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي. (الزركلي: ٢٠٠٢ . ١/٧٥ ، كحالة: ١٩٩٣ . ١/٧٧ ، البغدادي: د . ت . ١/١٨ ، التنبكتي: د . ت . ٤٨). وهو ((أحد الجهابذة الأخيار، وكان له القدم الراسخ في سائر الفنون والمعارف، أحد العلماء الأثبات، وأكابر الأئمة الثقات، الفقيه الأصولي المفسر المحدث، له استنباطات جليلة وفوائد لطيفة وأبحاث شريفة مع الصلاح والعفة والورع واتباع السنة واجتناب البدع)). (مخلوف: ١٣٤٩هـ . ١/٢٣١) وقد وصفه التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ) بقوله: ((الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصوليًّا مفسرًا فقيهًا محدثًا لغويًّا بيانيًّا نظّارًا ثبتًا ورعًا صالحًا زاهدًا سنيًّا، إمامًا مطلقًا، بحّاثًا مدققًا جدليًّا، بارعًا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتقنين الثقات، له القدم الراسخة والإمامة العظمى في الفنون فقهًا وأصولاً وتفسيرًا وحديثًا وعربية وغيرها مع التحري والتدقيق)). (التنبكتي: د . ت . ٤٨)

أخذ العلم عن ابن الفخّار وأبي عبد الله البلنسي وأبي القاسم الشريف السبتي وأبي عبد الله الشريف التلمساني وغيرهم. (مخلوف: ١٣٤٩هـ . ١/٢٣١)

وأخذ عنه جماعة من الأئمة كأبي يحيى بن عاصم وأخيه أبي بكر بن عاصم وأبي عبد الله البياني وغيرهم. (التنبكتي: د . ت . ٥٠)

من كتبه (الموافقات في أصول الفقه) و(الاعتصام) و(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) و(الاتفاق في علم الاشتقاق) و(الإفادات والإنشادات) وغيرها. (الزركلي: ٢٠٠٢ . ١/٧٥ ، كحالة: ١٩٩٣ . ١/٧٧ ، البغدادي: د . ت . ١/١٨) توفي رحمه الله يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة تسعين وسبعمائة. (التنبكتي: د . ت . ٥٠)

* * *

التعريف بكتاب (المقاصد الشافية):

يعد كتاب (المقاصد الشافية) من الشروح المطولة لألفية ابن مالك في النحو، يصفه التنبكتي بقوله: ((شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا فيما أعلم)). (التنبكتي: د . ت . ٤٨) وقد ذكر الشاطبي أنَّه لم يقصد في شرحه الألفية قصد الاختصار الذي قصده غيره ممن شرح هذا النظم لأمور عديدة:

أحدها: أنَّ ابن مالك واضع الخلاصة في النحو لم يضعها للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعها هذا الوضع، إذ كثير من نظمه مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من ضرب الأمثلة والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم.

والثاني: أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضربَ عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبّه على التعليل ورمز إلى الأخذ بالدليل، ولذلك بسط الشاطبي التعليل للمسائل النحوية، وأورد التنبيه على الخلافات في الموردة فيه، وانتصر للناظم ما وسعه ذلك.

والثالث: أن فيه من القواعد الكلية ما ينبغي بسطه ولا يسع اختصاره لئلا يكون هناك إخلال بمقصد الشرح. (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١/١٧ . ١٨)، ((وأما منهجه في شرح الألفية فقد كان معنيًّا بشرح مفرداتها وبيان دلالتها ومدى مطابقتها للمعنى المراد ، كما حرص على إعراب أبيات الألفية والتنبيه على مشكلات تراكيبها)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١/٢٠)

((ومن معالم هذا الشرح أن أبا إسحاق معنى بذكر الآراء ونسبتها إلى أصحابها والموازنة بينها. كذلك كان حريصًا على سَوق العلل والتعريف بمصطلحات ابن مالك، إلى غير ذلك مما يؤدي إلى الوفاء بالغرض من هذا الشرح)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١/٢٢) وقد فرغ من تأليفه ((يوم الثلاثاء لإحدى عشرة خلت من شهر ربيع الثاني عام واحد وسبعين وسبعمائة)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٩/٤٩٥)

* * *

المبحث الأول: نظرة عامة في ترجيحات الشاطبي:

إذا نظرنا في ترجيحات الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) رأينا أنه لم يتبع طريقة واحدة فيها، فقد يبسط القول في المسألة وذلك بعرض الآراء بالتفصيل ثم يرجح بينها، وقد يرجح ابتداء ويستدل على ترجيحه ببسط الأدلة. وقد لاحظت في ترجيحاته ما يأتي:

أولاً: إذا عرض الشاطبي رأي ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) مع الآراء الأخرى فإنَّه يميل في الغالب إلى رأي ابن مالك ويرجحه، إلا إذا لم يرَ وجهًا للترجيح فإنه يرجح الرأي الآخر، وقد أشار إلى هذا في كتابه فقال: ((واعلم أنَّ هذه الأدلة كلها قابلة للنظر ومحتملة للبحث، وغالبها أو جميعها لا تثبت عند التحقيق الذي حققه الجمهور . . . ولولا أن القصد توجيه ما ذهب إليه في هذا النظم المتعرض لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق لبينت ذلك، ولكنَّي التزمت الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ما قدرت على ذلك، فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهبًا صرّحت بما هو الحق عندي وعند أئمة هذا الشأن)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢/١٨٤) لقد صرّح الشاطبي في هذا النص أنَّه ينتصر لابن مالك ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فإن لم يستطع رجّح الرأي الآخر.

ثانيًا: إذا كان قول ابن مالك في الألفية مخالفًا رأيه في كتابه (تسهيل الفوائد) فإن الشاطبي يرجح في الغالب ما في الألفية، وقد صرح الشاطبي بهذا فقال: ((والغالب في هذا النظم أنَّه إذا خالف فيه (التسهيل) فما ذهب إليه هو الأصح والأجرى على القواعد)) . (الشاطبي:

٢٠٠٧ . ١٢٠/٦) وتجد صدى هذا في مسائل عدة، منها: الخلاف في رفع (قائم) أو نصبه في قولهم: (أخطب ما يكون الأمير قائم) إذ رجح الشاطبي رأي ابن مالك الذاهب إلى النصب على تجويزه الرفع في (التسهيل) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١١٨/٢ . ١٢٠ ، ابن مالك ١٩٦٧ . ٤٥)، وقد يرجح ما في (التسهيل)، لكن هذا قليل، ومن أمثلته ترجيح ما ذكره الناظم في (شرح التسهيل) في (مذ، ومنذ) من أنَّهما يستعملان اسمين إذا وقع بعدهما اسم مرفوع، على ما في الألفية من أنَّهما يستعملان اسمين إذا وقع بعدهما اسم مرفوع أو فعل . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٦٩٢/٣ . ٦٩٣، ابن مالك: ١٩٦٧ . ٩٤)

ثالثًا: الأكثر أن يذكر الشاطبي وجه الترجيح، فهو يعلل ترجيحاته ويبسط أدلته فيها كما سنرى أمثلة ذلك في البحث.

وقد يكتفي بالترجيح من دون ذكر سبب أو حجة، لاسيما إذا كانت الآراء كثيرة ولا يرى فائدة من سردها، مثال ذلك تعليله عدم جواز دخول حرف الجر على الفعل، فقد قال: ((وللناس في تعليل هذه المسألة طرق كثيرة لا يُحتاج إلى إيرادها لضعف أكثرها وقلة الفائدة فيها)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١٣٥/١) ثم اكتفى بالترجيح قائلاً: ((وأقربها طريقة من قال: لم يدخل الفعل جر لضعفه عن مرتبة الاسم)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١٣٥/١)

رابعًا: إذا كان الخلاف بين البصريين والكوفيين فإنَّ الشاطبي يرجح رأي البصريين الذي يذهب إليه الناظم في العادة، ومن أمثلة ذلك ترجيحه رأي البصريين الذي ذهب إليه ابن مالك في عدم جواز جمع العلم المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالمًا. (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١٧٧/١) وهذا في عموم مسائل الكتاب.

أمَّا الكوفيون فقد رجح رأيهم في مسائل قليلة، إذ ذكر الباحث سليمان بن علي الضحيان ست مسائل رجح فيها الشاطبي رأيهم وهي: منع تقديم خبر (ليس) عليها، ومجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان، وزيادة أبنية (فُعْلَل) في أبنية الرباعي المجرد، وصيغة (فُعِل) بناء أصلي وليس فرعًا من غيره، وجواز بناء المبهم إذا أضيف إلى معرب، إعراب المثنى بالحروف. (الضحيان: ١٤٢٣هـ . ٨٨١ . ٨٨٢)

خامسًا: قد يتوقف الشاطبي عن الترجيح في بعض المسائل لأكثر من سبب، من ذلك أن بسط الأدلة والترجيح بينها قد يطول فيتوقف عن الترجيح لطوله، ومن أمثلة ذلك مسألة (أنْ) في قولهم: (أمّا أنت برًا فاقترب) أ مصدرية هي أم جزائية بمعنى (إنْ)؟ إذ بعد أن عرض الخلاف في المسألة توقف عن الترجيح وقال: ((والترجيح بين المذهبين لا يليق بهذا الموضع)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٠٩/٢ . ٢١٠) ومن أمثلة ذلك أيضًا مسألة (حبذا)، فقد ذكر أن فيها أربعة أقوال، وبعد أن عرضها جميعها توقف عن الترجيح وقال: ((والكلام في الترجيح طويل)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٥٥٢/٤) وقد يتوقف عن الترجيح إذا رآه غير مجدٍ،

من ذلك مسألة رفع المبتدأ والخبر، فقد ذكر أن هذه المسألة خلافية طويلة، ولا ينبني على الخلاف فيها أثر أو فائدة، ولذا رأى أن ((الأولى فيها وفي أمثالها ترك الاشتغال بالرد والترجيح)) (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٦١٥/١)

* * *

المبحث الثاني: الترجيحات القائمة على أصول النحو:

يعرّف أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أصول النحو بأنَّها ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله)). (الأنباري: ١٩٥٧ . ٨٠) ويذكر أنَّ فائدتها ((التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل)) . (الأنباري: ١٩٥٧ . ٨٢) وعرفها السيوطي (ت ٩١١هـ) بقوله: ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ)). (السيوطي: ٢٠٠٦ . ١٣)

ويقول الباحث عزمي محمد سلمان: ((وهذه الأصول النحوية المستنبطة ليست افتراضات توضع أو تثار، ولكنَّها استقراء وصفي لصيق بالواقع الاستعمالي)) (سلمان: ٢٠١٠ . ٥١) وهذا ما نص عليه الشاطبي بقوله: إن ((أصول القوانين النحوية وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذ ذلك كله من استقراء كلامها)) (السيوطي: ٢٠٠٦ . ١٣) وقد جعل أبو البركات الأنباري أقسام أدلتها ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. (الأنباري: ١٩٥٧ . ٨١) وسنقف في ترجيحات الشاطبي على هذه الأقسام.

القسم الأول: السماع:

وهو النقل عند الأنباري، وعرّفه بقوله: ((هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة)) . (الأنباري: ١٩٥٧ . ٨١) وعرّفه السيوطي بقوله: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر)) (السيوطي: ٢٠٠٦ . ٧٤)

وقد رجح الشاطبي آراء عديدة مستدلاً بالسماع، ومن صور ذلك:

١ـ أن يستدل بالقرآن الكريم، ومن ذلك مسألة (العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر) فقد رجح رأي البصريين وابن مالك الذاهب إلى عدم جواز ذلك. إذ رجح هذا الرأي على رأي الكوفيين الذاهب إلى الجواز، محتجًا بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} [الحج: ١٧] . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣٧٠/٢ . ٣٧١)

أما ما جاء ظاهره موافقًا الكوفيين في الجواز كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى} [المائدة: ٦٩] فقد ذكر أن العلماء قالوا إنها على التقديم والتأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى كذلك. (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣٧٣/٢ ، الأنباري: د . ت . ١٦٠ (مسألة: ٢٤))

* * *

٢ـ أن يجعل رأي ابن مالك مرجوحًا لاحتجاجه بالحديث النبوي، ومن أمثلة ذلك مسألة (دخول "أنْ" على خبر "كاد")، إذ ذهب ابن مالك إلى أن دخول "أنْ" على "كاد" قليل، لكنه غير شاذ، جاء في الألفية:

وكونه بدون (أنْ) بعد (عسى) نزرٌ، وكاد الأمر فيه عُكِسا

فقوله: (وكاد الأمر فيه عُكسا) يقتضي ((أن يكون دخول (أنْ) هنا غير شاذ، كما كان إسقاطها في (عسى) كذلك)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٧٢/٢)، وذكر الشاطبي أن ((سيبويه خصّ هذا بالشعر ولم يجعله لغة لبعض العرب)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٧٢/٢ ، ابن عقيل: ٢٠٠٥ . ٢٧١/١)

وجعل رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) راجحًا على رأي ابن مالك فقال: ((والحقّ مع سيبويه، وما بنى عليه الناظم لا يثبت)) (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٧٢/٢)، لأن ابن مالك بنى قاعدته على الاستشهاد بالحديث النبوي ولم يجعله مختصًّا بالشعر، إذ جاء في الحديث (وما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب). (البخاري: ١٤٠٠ . ٣٠٠/١)

والشاطبي يذهب مذهب جمهور النحاة في عدم جواز الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لأنَّه مروي بالمعنى، فقال: ((وتركوا ما نُقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل . . . فليس بمنكر تركهم الاستشهاد بالحديث والاستنباط منه)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٤٠٢/٣)

والحقيقة أن سيبويه لم يذكر أن دخول (أنْ) على خبر (كاد) مخصوص بالشعر كما نسب إليه الشاطبي، بل قال: ((وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) شبهوه بعيسى، قال رؤبة: قد كاد من طول البلى أن يمصحا)) (سيبويه: ١٣١٦هـ . ٤٧٨/١ ، رؤبة بن العجاج: د . ت . ١٧٢) فقوله: (قد جاء في الشعر) لا يعني أنه مخصوص بالشعر.

ثم إن خبر (كاد) إذا كان مجردًا من (أنْ) يختلف معناه عما إذا كان مقترنًا بها كما قرر ذلك بعض النحاة. جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: ((واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنَّهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرّد ذلك الفعل من (أنْ) لأنَّهم أرادوا قرب وقوعه من الحال، و(أنْ) تصرف الكلام إلى الاستقبال)) . (ابن يعيش: ٢٠١٣ . ٢١٦/٧ ، الأزهري: د . ت . ٢١٧/١)

وجاء في (معاني النحو): ((وخبرها فعل مضارع غير مقترن بـ(أنْ) في الغالب وذلك لقربها من الوقوع، بخلاف (عسى)، فناسب ذلك أن يجرد من (أنْ)، لأن (أنْ) للدلالة على الاستقبال . . . وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيجاء بـ(أنْ) في خبرها. فقولك: (كاد زيد أن يموت) أبعد عن الحصول من قولك: (كاد زيد يموت) والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل، ولذلك جردت من "أنْ")) . (السامرائي: ٢٠١٧ . ٣٤٤/١)

* * *

٣ . أن يستدل على ترجيحه بعدم السماع، ومن أمثلة ذلك ما رجحه الشاطبي من عدم جواز جمع ما فيه التاء جمع مذكر نحو (حمزة): حمزون، فقال رادًّا على الكوفيين المجوزين ذلك: ((والصحيح مذهب البصريين الذي ذهب إليه الناظم؛ لأن السماع بذلك معدوم)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٨٨/٢)

ومن أمثلة ذلك أيضًا مسألة (تقديم أسماء الاستفهام في الجملة الاسمية)، فقد رجح رأي البصريين وابن مالك الذاهب إلى وجوب تقديم أسماء الاستفهام رجحه على رأي الأخفش (ت ٢١٥هـ) والمازني (ت ٢٤٩هـ) الذاهب إلى جواز تأخيره، فلا يقال مثلاً في (كيف زيد؟): زيد كيف؟، وفي (متى قيامك؟): قيامك متى؟ بحجة أنه لم يسمع ما يؤيد مذهبهم في الجواز فقال: ((ولا أدري ما مستندهما في ذلك إن كان النقل عنهما على ما هو الظاهر، وإلا فوجوب التصدير لأسماء الاستفهام غير خافٍ قياسًا وسماعًا، فالحق رأي الجماعة في ذلك)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١٧٧/١)

* * *

القسم الثاني: القياس:

القياس (لغةً) معناه التقدير. جاء في كتاب (لمع الأدلة): ((اعلمْ أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياسًا قدّرته. ومنه المقياس أي المقدار، وقَيسُ رمح، أي قدر رمح)) . (الأنباري: ١٩٥٧ . ٩٣ ، ابن منظور: د . ت . ٧٠/٨ "مادة: قيس") وأما تعريفه (اصطلاحًا) فهو ما جاء في (الإغراب في جدل الإعراب) ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم)). (الأنباري: ١٩٥٧ . ٤٥)

وعرّفه ابن الأنباري بتعريفات أخرى متقاربة فقال: القياس ((تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)). (الأنباري: ١٩٥٧ . ٩٣)، ومن المسائل التي اعتمد الشاطبي فيها القياس في ترجيحه مسألة (اتصال الضمير أو انفصاله إذا كان خبر "كان"، أو مفعولاً ثانيًا لكل فعل تعدى إلى مفعولين، الثاني منهما خبر في

الأصل وهما ضميران). إذ ذهب سيبويه إلى اختيار الانفصال، فتقول على مذهبه: (الصديق كنت إياه) و(خلتني إياه). جاء في (الكتاب): ((ومثل ذلك (كان إياه) لأن (كانه) قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ههنا، لا تقول: (كانني وليسني) ولا (كانك) فصارت (إيا) ههنا بمنزلتها في (ضربي إياك))) . (سيبويه: ١٣١٦هـ . ٣٨١/١)

واختار ابن مالك الاتصال فقال:

وصلْ أو افصلْ هاء سلنيه وما أشبهه في كنتُه الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصـــــــالا أختار غيري اختار الانفصالا

فتقول على مذهبه: (الصديق كنته) و(خلتنيه) . (ابن عقيل: ٢٠٠٥ . ٨٩/١ . ٩٠)

وقد رجح الشاطبي رأي ابن مالك في اختيار الاتصال، إذ قاسه على باب (أعطيت) فقال: ((وأمَّا وجه اختيار الاتصال في (خلتنيه) فلأنَّ باب (ظننت) مشبه في العمل بباب أعطيت، فإذا كان باب (أعطيت) يلزم فيه الاتصال على ظاهر سيبويه لما تقدم من القاعدة فلا أقل من أن يكون الاتصال فيما أشبهه راجحًا إن لم يكن لازمًا)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣٠٤/١ . ٣٠٥)، والذي يبدو أن رأي سيبويه في الانفصال هو الراجح؛ لأنَّه كما قال ابن عقيل: ((هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافه له)) . (ابن عقيل: ٢٠٠٥ . ٩٠/١)

وقد وافق ابن مالك سيبويه في اختيار الانفصال في كتابه (تسهيل الفوائد) فقال: ((ويختار اتصال نحو هاء (أعطيتكه) وانفصال الآخر من نحو (فراقيها) و(منعُكَها) و(خلتكه))) . (ابن مالك: ١٩٦٧ . ٢٧)، وجاء في (شرح التسهيل): ((وإذا كان الضمير كهاء (خلتكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أَولى؛ لأنَّه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر)) . (ابن مالك: ١٩٩٠ . ١٥٤/١)

وقد رجح أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) رأي ابن مالك في الاتصال على الرغم من جواز الوجهين فقال: ((إنَّ الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أنَّ الاتصال ثابتٌ في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم، فرجح الاتصال لأنَّه أكثر في الاستعمال)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٤٠/٢)

* * *

ومن المسائل التي اعتمد فيها الشاطبي القياس مسألة إعمال (ما) عمل (ليس)، إذ ذكر أن البصريين والناظم ذهبوا إلى أن (ما) تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها تعمل في المبتدأ الرفع، وأما النصب فعلى إسقاط الخافض.

ثم رجح رأي البصريين والناظم، بحجة ((أن الشبه الحاصل بين (ما) و(ليس) إذا كان متمكنًا فلا مانع من إعطائه حقه من الإعمال، كما أن (كان) وأخواتها لما أشبهت الفعل المتعدي أعطيت عمله كله بحق ذلك الشبه)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢/٢١٧ . ٢١٨)

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري أن ما نسبه الشاطبي إلى الكوفيين فيه نظر، إذ إن ((المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر، ونصب بإسقاط الخافض)). (الأزهري: د . ت . ١/١٩٦) وهذا يعني أن ما نسبه إليهم غير دقيق، إذ نسب إليهم أنها تعمل في المبتدأ الرفع فيكون اسمها، في حين أن المنقول عنهم أنها لا تعمل شيئًا، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، وهذا ما أيده السيوطي في (الهمع) بقوله: ((وزعم الكوفيون أن (ما) لا تعمل شيئًا في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء)) . (السيوطي: ٢٠٠١ . ٢/١١٠)

* * *

ومن أمثلة ذلك أيضًا مسألة (تقديم التمييز على عامله)، إذ إنَّه إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفًا فإنَّ الأصل فيه أن يتقدم على التمييز فتقول: (حسُن زيدٌ أبًا)، و(طاب محمدٌ نفسًا). أمَّا تقديم التمييز على عامله فقد اختلف النحاة فيه، فذهب الجمهور إلى عدم جواز ذلك، فلا تقول: (أبًا حسُنَ زيدٌ) ولا (نفسًا طاب محمدٌ). وذهب ابن مالك في الألفية مذهبهم فقال:

وعاملَ التمييز قدّمْ مطلقا والفعل ذو التصريف نزرًا سبقا

(سيبويه: ١٣١٦هـ . ١/١٠٥ ، ابن السراج ١٩٧٣ . ١/٢٦٩ و ٢/٢٣٨ ، ابن جني: د . ت . ٢/٣٤٨ ، ابن عقيل: ٢٠٠٥ . ٢/٢٣٠)، وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول: (أبًا حسُنَ زيدٌ) و(نفسًا طاب محمدٌ)، و(شيبًا اشتعل الرأس). وذهب ابن مالك مذهبهم في (شرح التسهيل) فقال: ((والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول، قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح)) . (ابن مالك: ١٩٩٠ . ٢/٣٨٩) ورجح ذلك أبو حيان فقال: ((وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك)) . (الأندلسي: ١٩٩٨ . ٩/٢٦٢)

في حين رجح الشاطبي ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية، بحجة أن ((التمييز هنا منقول عن الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخره عن العامل فيه ، إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣/٥٥٤)

وتوضيح ذلك أن الشاطبي ذهب مذهب جمهور النحاة في عدم جواز التقديم، فلا تقول: (أبًا حسُن زيد) ولا (نفسًا طاب محمدٌ) لأن التمييز منقول من الفاعل، حيث إن الأصل فيه (حسُنت أبوّة زيد) أو (حسُن أبو زيد) (ابن الحاجب: د . ت . ١/٣٥٦) و(طابت نفسُ محمد) فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل كذلك ما كان منقولاً عنه لا يتقدم على عامله. جاء في (شرح المفصل) في المثالين السابقين ((فلو قدمناه ما لأوقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعل؛ لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً)). (ابن يعيش: ٢٠١٣ . ٢/١٨٠)

وقد ذهب ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥هـ) إلى ضعف هذا الرأي ((لأنه يستدعي جواز تقدمه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى)) (الإستراباذي: ١٩٨٣ . ١/٥٠٩) وذلك نحو قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً} [القمر: ١٢] فهو على تقدير (وفجرنا عيون الأرض) فالتمييز منقول عن المفعول لا الفاعل. والذي يبدو أنه إذا كان كذلك جاز تقديمه؛ لأنهم عللوا المنع بأن التمييز فيما ذكروه فاعل في المعنى، ومعنى هذا أنه إذا لم يكن كذلك جاز تقديمه. يقول الدكتور محمد السامرائي في (الحجج النحوية) : ((وإذا كان الأمر كذلك فقد ناقضوا أنفسهم، إذ كيف يجيزون ذلك وهم قد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا؟)). (السامرائي: ٢٠١٥ . ١٥٠ . ١٥١)، وعلى أية حال فالذي يبدو أن النحاة يذهبون إلى المنع مطلقًا ، فاعلاً كان في المعنى أم مفعولاً. (السامرائي: ٢٠١٥ . ١٥١)

* * *

القسم الثالث: استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة ملازمة الشيء وعدم مفارقته. جاء في (المصباح المنير): ((استصحبت الحال: إذا تمسكت بما كان ثابتًا، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة)). (الفيومي: ١٩٨٧ . ١٢٧)، أمَّا استصحاب الحال عند علماء العربية فهو كما جاء في (الإغراب) ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)). (الأنباري: ١٩٥٧ . ٤٦ ، السيوطي: ٢٠٠٦ . ٣٧٤)، وقد عده الأنباري من أضعف الأدلة، ولم يجز التمسك به إذا وجد دليل غيره.

ومن المسائل التي ذكرها الشاطبي وكان ترجيحه قائمًا على أساس استصحاب الحال مسألة (الإعراب في الأسماء)، إذ ذكر أن الإعراب في الأسماء هو الأصل، وهو مذهب الجمهور، وهو الصحيح، لأن ((باب المعربات من الأسماء أوسع بابًا من المبنيات بكثير، وقد ثبت أن الكثرة لها الأصالة، فالإعراب إذًا هو الأصل)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١/٩٢ . ٩٣)

وقد سبقه إلى هذا المثال أبو البركات الأنباري في (لمع الأدلة) فقال ممثلاً لاستصحاب الحال: ((ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقيًا على أصله في الإعراب)) . (الأنباري: ١٩٥٧ . ١٤١)

* * *

ومن ذلك مسألة (حذف "رب" بعد الواو)، إذ قد تحذف (رب) بعد الواو ويبقى عملها، وهذا رأي الجمهور. وذهب الكوفيون والمبرد من أهل البصرة أن الواو نفسها هي الجارة. وقد ذكر الشاطبي أن رأي الكوفيين مرجوح من أوجه، ومن هذه الأوجه أنها مع ذكر (رُبَّ) عاطفة باتفاق، فكذلك يكون الحكم مع حذفها، ولا تنقل عن ذلك إلا بدليل، والأصل عدمه (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣/٧٠٣ . ٧٠٥). فالشاطبي هنا استصحاب أصل دلالة (الواو) وهو العطف. (الضحيان: ١٤٢٣هـ . ٨٧٥)

* * *

المبحث الثالث: ترجيحات قائمة على المعنى ومراعاة النظير:

هناك استدلالات أخرى رجح الشاطبي على أساسها قسم من المسائل النحوية كالمعنى ومراعاة النظير، منها:

أولاً: ترجيحات قائمة على المعنى:

قد يعتمد الشاطبي في ترجيحه على الاستدلال بالمعنى، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من أنَّ منصوب (كان) في نحو (كان زيد واقفًا) مختلف فيه بين البصريين والكوفيين، ((فذهب البصريون إلى أنه منصوب خبرًا لها، فالمبتدأ والخبر معها كالفاعل والمفعول . . . وذهب الكوفيون إلى أنه ينصب على الحال)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢/١٣٧)

وذكر أن ابن مالك موافق للبصريين ومخالف للكوفيين، فقام بترجيح ما ذهب إليه ابن مالك والبصريون، ودلل على صحة ترجيحه بالمعنى، فذكر أن الخبر يأتي علمًا نحو (كان أخوك زيدًا)، وضميرًا نحو (ما كان أخوك إلا إياي)، اسم إشارة نحو (كان أخوك هذا)، ومضافًا نحو (كان زيدٌ غلامَك)، و بالألف واللام نحو (كان زيد العاقلَ الكريمَ)، ولو كان حالاً لم يجز ألبتة وقوعه معرفة قياسًا ، بل كان يكون ذلك مسموعًا. (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢/١٣٧) وهذا الكلام صحيح، إذ لا معنى للحالية في هذه الأمثلة.

كما ذكر أن الحال فضلة، فقد تأتي في الكلام وقد لا تأتي نحو (جاء زيدٌ ضاحكًا) ((فلو كان المنصوب بعد (كان) حالاً لساغ الاقتصار معها على المرفوع مع اعتقاد النقص فيها، فكنت تقول: كان زيد، وتقتصر، لكن هذا غير جائز، فدلّ على أن المنصوب ليس بحالٍ)) (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢/١٣٨)

والجدير بالذكر أن من يقف على مصادر الكوفيين يجد أنهم يذهبون إلى أن المنصوب خبر (كان) كما يذهب البصريون، جاء في (معاني القرآن) للفراء (ت ٢٠٧هـ): ((وكان وليس وأظن بنين على النقص)) . (الفراء: ٢٠٠١ . ٨٤/٢). وجاء فيه أيضًا في قوله تعالى: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا} [يونس: ٢]: ((نصبت (عجبًا) بكان، ومرفوعها (أن أوحينا))) (الفراء: ٢٠٠١ . ٤٥٧/٢)، وقوله في قوله تعالى: {ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى} [الروم: ١٠]: ((تنصب العاقبة بكان، وتجعل مرفوع (كان) في السوأى)) (الفراء: ٢٠٠١ . ٣٢٢). فجعل لكان مرفوعًا ومنصوبًا.

ونقل أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) . وهو من مشاهير النحاة الكوفيين . عن الفراء ذلك فقال: ((وقال الفراء: ما برح وما زال وما فتئ بمنزلة (كان) يرفعن الأسماء وينصبن الأخبار)) (ابن الأنباري: ٢٠١٩ . ٣١٥). وجاء في (شرح القصائد السبع الطوال) في قول امرئ القيس:

وليس فؤادي عن هواك بمنسلي (امرؤ القيس: ٢٠٠٤ . ٤٨)

((وفؤادي مرتفع بليس، وبمنسل: خبر ليس)) . (ابن الأنباري: ٢٠١٩ . ٧٣)

تبين من هذه النصوص وغيرها أن الكوفيين يذهبون إلى أن منصوب (كان) خبر لها، وليس منصوبًا على الحالية كما نسب إليهم (السامرائي: ٢٠١٦ . ٧٩ وما بعدها)، وعلى هذا فلا وجه للترجيح. وشبيه بهذه المسألة ما ذكره الشاطبي في المنصوب الثاني لـ(ظن) وأخواتها، إذ رجح رأي ابن مالك الذاهب مذهب البصريين إلى أن المنصوب الثاني إنما هو مفعول ثانٍ لـ(ظن) وأخواتها، فرجح هذا الرأي على ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب الثاني حال، ودلل على صحة ما ذهب إليه بالمعنى، فذكر أن المفعول الثاني قد يأتي ضميرًا نحو (ظننتك إياه)، وعلمًا نحو (ظنتك زيدًا)، ومعرّفًا بـ(أل) نحو (ظننتك القائم) ، ومضافًا نحو (ظننته إياك) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٤٥٣/٢)

وهذا صحيح؛ إذ لا معنى للحالية في هذه الأمثلة.

ونقول هنا كما قلنا في المسألة السابقة: إن الكوفيين يذهبون إلى أنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ كما يذهب البصريون ولا يذهبون إلى حاليتها كما نسب إليهم. جاء في (شرح القصائد السبع الطوال) في قول طرفة ابن العبد:

وجاشت إليه النفس خوفًا وخاله مصابًا ولو أمسى على غير مرصدِ

(طرفة بن العبد: ٢٠٠٣ . ٣١)

((والهاء اسم خال، ومصابًا خبره)) (ابن الأنباري: ٢٠١٩ . ١٨٣). وجاء فيه أيضًا: ((وحدثتم وأنبئتم مشبه بظننتم تنصب الاسم والخبر)) (ابن الأنباري: ٢٠١٩ . ٤٧٠ . السامرائي: ٢٠١٦ . ١٠٣ وما بعدها).

فابن الأنباري يرى أن (ظن) وأخواتها أفعال ناسخة أيضًا تطلب اسمًا وخبرًا منصوبين. ومثل ذلك ما ذكره الفراء في (معاني القرآن) فقد قال: ((وقد تقول العرب في ظننت وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت فيقولون: أظنني قائمًا، ووجدتني صالحًا، لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم)) (الفراء: ٢٠٠١ . ١٠٦/٢). وعلى هذا فلا وجه للترجيح أيضًا.

* * *

ومن أمثلة ذلك (الخلاف في "لن") أمفردة هي أم مركبة؟ إذ ذهب الخليل (ت ١٧٥هـ) إلى أنَّها مركبة، وأنَّ أصلها (لا أنْ) فحذفت الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) وجعلا حرفًا واحدًا. وقد قاسها على (ويلُمّه)، إذ رأى أن أصلها (وي لأمه) فجعلا اسمًا واحدًا، كما قاسها على (هلاّ) التحضيضية، إذ قال: إن أصلها (هل) و(لا) فجعلا حرفًا واحدًا. أما غيره فزعم أن (لن) ليست مركبة من كلمتين، وحجته في هذا أنه قاسها على (لم)، فكما أن (لم) ليس أصلها كلمتين، كذلك (لن) لا تتكون من كلمتين. (سيبويه: ١٣١٦هـ . ٤٠٧/١)

وقد رجح الشاطبي الرأي الثاني الذي اختاره ابن مالك فقال: ((والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل فلا يُدّعى إلا بدليل، ولا دليل)) (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ج٦ ص٤). واحتج على ترجيحه بالمعنى فقال: ((و(لن) مع الفعل والفاعل [في كتاب (المقاصد): و(لا أنْ) مع الفعل والفاعل، والصواب ما أثبته] كلام تامّ، ولو كان أصلها (لا أنْ) لكان الكلام تامًّا بالمفرد، وهو محال)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ج٦ ص٤) وقد سبقه إلى هذا الاستدلال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) فقال: ((إنّا إذا قلنا: (لن أضرب زيدًا) كان كلامًا تامًّا لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: ((لا أنْ أضرب زيدًا) لم يتم به الكلام؛ لأن (أنْ) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ (أنْ) وفقًا للفظ (لا أنْ) ولا معناها وفقًا لمعناها، فما الذي أوجب أنها هي؟)) . (السيرافي: ٢٠٠٨ . ١٩٢/٣ . ١٩٣)

وتوضيح ذلك أننا إذا قلنا: إن أصل (لن أضرب زيدًا): لا أنْ أضرب زيدًا، أُوّل (أنْ) وما في صلتها باسم مرفوع على الابتداء وهو الضرب، فيكون التقدير: لا ضربُ زيدٍ، فيكون (ضرب) مبتدأً لا خبر له، أي تكون الجملة ناقصة المعنى، لكن الواقع أننا إذا قلنا: (لن أضرب زيدًا) كان كلامًا تامًّا، أي لا يحتاج إلى ما يتمم معناه.

وحجة سيبويه والجمهور في عدم تركيبها أنه لو كان معنى (لن): لا أنْ، ما جاز أن تقول: (زيدًا لن أضرب) كما لا يجوز أن تقول: (زيدًا لا أنْ أضرب)؛ لأن ما في صلة (أنْ) لا يعمل فيما قبله، والواقع أنه لا يمنع أحد من نصب (زيد) وتقديمه على (لن) . (سيبويه: ١٣١٦هـ . ٤٠٧/١ ، المبرد: ١٣٨٦ . ٨/٢ ، ابن السراج: ١٩٧٣ . ١٥٢/١ ، الشاطبي: ٢٠٠٧ . ج٦ ص٥)

لكننا رأينا من يحتج للخليل ويقول: وجدنا الحروف إذا ركبت خرجت عما كانت عليه، مثال ذلك (هل) أصلها الاستفهام ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا تقول: (زيدًا هل ضربت؟) فإذا زيدَ عليها (لا) وصارت (هلاّ) بمعنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فتقول: (زيدًا هلا ضربت)، فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التركيب لم يلزم الخليل في (لا أنْ) ما ذكرناه. (ابن الوراق: ٢٠٠٥ . ٧٣ . ٧٤)

وأقول: إن القول بأن الحروف إذا رُكّبت خرجت عما كانت عليه قبل التركيب هو قول البصريين والكوفيين، إذ يقول الكوفيون: ((إن الأصل في (لكنّ): (إنّ) زيدت عليها(لا) والكاف فصارت حرفًا واحدًا)) . (الأنباري: د . ت . ١٧٤ [مسألة: ٢٦])

ويقول البصريون: ((و(لكنّ) أصلها (كنّ) ركبت معها (لا)، كما ركّبت (لو) مع (لا) فقيل: لكنّ، و(كأنّ) أصلها (أنّ) أدخلت عليها كاف التشبيه)) . (الأنباري: د . ت . ١٨٢ [مسألة: ٢٧])

* * *

ثانيًا: ترجيحات قائمة على مراعاة النظير:

والمقصود بمراعاة النظير: الجمع في العبارة الواحدة بين المعاني التي بينها تناسب وائتلاف ما. (مجمع اللغة العربية: ٢٠٠٤ . ٣٥٦)

وقد احتج بها الشاطبي في ترجيح رأي الجمهور على رأي المبرد في مسألة "لا" النافية للجنس الداخلة على المثنى وجمع المذكر السالم، إذ اختلف النحاة فيهما بعد دخول "لا" النافية للجنس عليهما، فذهب الجمهور إلى أن "لا" النافية تبنى معهما بناء (خمسة عشر)، بدليل ((أن العرب تقول: (لا غلامين عندك) و(لا غلامين فيها) و(لا أبَ فيها) وأثبتوا النون؛ لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو ما بعده بمنزلة اسم واحد)) . (سيبويه: ١٣١٦هـ . ٣٤٨/١)

أما المبرد فهو يرى أنهما معربان وليسا مبنيين مع "لا" . (المبرد: ١٣٨٦هـ . ٣٦٦/٤)

وقد رجح الشاطبي رأي الجمهور محتجًا بمراعاة النظير فقال: ((والأولى مذهب الجمهور بما اتّفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم: يا قائمان، ويا قائمون، إذْ ما في أحدهما يلزم في الآخر، فإن أجاز أن يقال في (لا رجلين) إنه معرب، فليقلْ: يا رجلين، ذلك بعينه)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٤٢٣/٢ . ٤٢٤ ، في الكتاب (يا رجلان) والصواب ما أثبته)

وتوضيح ذلك أنه ((لو صح ما قاله من أن المثنى والجمع معرب في باب في "لا" للزم الإعراب لهما في باب النداء فكانا ينصبان بالياء لأنهما مفعولان لـ(أدعو)، والإجماع على إعرابه، فبطل ما قاله)) . (الدسوقي: د . ت . ٢٤٨/١ ، الإستراباذي: ١٩٨٣ . ٥٥٧/١)

ولعل احتجاج الجمهور والشاطبي بمراعاة النظير رد على احتجاج المبرد بعدم النظير، إذ قال: ((إن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد)) . (المبرد: ١٣٨٦هـ . ٣٦٦/٤)

* * *

المبحث الرابع: الترجيح ما بين الألفية و"تسهيل الفوائد":

قد يكون لابن مالك رأيان، أحدهما في الألفية، والآخر في كتابه (تسهيل الفوائد) ويذكر الشاطبي كلا الرأيين في المقاصد، ولكن عند الترجيح فإنَّه في الغالب يرجح ما في الألفية. ومن غير الغالب أن يرجح ما في (التسهيل).

أمَّا ما يخص ترجيحه ما في الألفية فمن صوره أن يرجح ذاهبًا مذهب علماء الأندلس، ومن أمثلته ما ذكره في الفعل (أوشك)، إذ ذكر أن ابن مالك جعلها في ألفيته من أخوات الفعل (عسى) فقال بعد أن ذكر بيتي الألفية:

وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتمًا بأن متصلا

وألزموا اخلولق (أنْ) مثل حرى وبعد أوشك انتفا (أنْ) نزرا

قال بعدها: ((فابتدأ بقسم (عسى)، وعدّ لها ثلاث أخوات هن: حرى، واخلولق، وأوشك)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٧٣/٢، وذكر الرأي الآخر لابن مالك في الفعل (أوشك)، إذ ذكر أنه جعلها ((في (التسهيل) في قسم (كاد)، فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود)) (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٧٧/٢). وقد جاء في (تسهيل الفوائد): ((ولمقاربته هلهل وكاد وكرب وأوشك)) (ابن مالك: ١٩٦٧ . ٥٩).

وقد رجح الشاطبي رأي ابن مالك في الألفية على أنه من أفعال مقاربة الفعل في الرجاء ذاهبًا مذهب علماء الأندلس فقال: ((والجواب أن ما قاله هنا هو الصحيح الموافق لما ذكره الناس، فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبذي وابن أبي الربيع أن (أوشك) من قسم (عسى) الذي هو للمقاربة في الرجاء. قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول: (عسى زيد أن يحج) و(يوشك زيد أن يحج) ولم يخرج من بلده، ولا تقول: (كاد زيد يحج) إلا وقد أشرف عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلده)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢٧٧/٢)

ونقول: إن الذي يفهم من بيتي الألفية أن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل، ولكن يجب اقتران خبرها بـ(أنْ)، وكذلك (اخلولق) تلزم (أنْ) خبرها، وأما (أوشك) فالكثير اقتران خبرها بـ(أنْ) ويقل حذفها منه. (ابن عقيل: ٢٠٠٥ . ٢٧٠/١)

ولا يفهم منهما أن (أوشك) أخت (عسى) في دلالتها على الرجاء، وعلى هذا فلا تعارض بين ما ذكره في الألفية وما ذكره في التسهيل، ولا وجه لترجيح أحد الرأيين على

الآخر. والذي يظهر أن الصواب ما ذهب إليه ابن عقيل والأشموني من أن (أوشك) من أفعال المقاربة، و(عسى) من أفعال الرجاء. (ابن عقيل: ٢٠٠٥ . ٢٦/١ . الأشموني: د . ت . ٢٥٨/١).

* * *

ومن صور ذلك أن الشاطبي يرجح ما في الألفية من دون ذكر وجه الترجيح، ومن أمثلة ذلك مسألة جازم فعل الشرط وجوابه، إذ ذكر أن قول ابن مالك في ألفيته:

فعلين يقتضين شرط قدّما يتلو الجزاء وجوابًا وُسما

فيه ((إشعار بأن الأدوات المذكورة هي العاملة الجزم في الفعلين معًا)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١١٧/٦)

وقد ذكر أن هذا الرأي مخالف لمذهب ابن مالك في (التسهيل)، إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١١٩/٦) والأمر كذلك، إذ جاء في (تسهيل الفوائد): ((وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ولا بهما ولا على الجوار، خلافًا لزاعمي ذلك)) . (ابن مالك: ١٩٦٧ . ٢٣٧)

وقد رجح الشاطبي ما ذكره ابن مالك في ألفيته فقال: ((ومذهبه هنا أسد)) (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ١١٩/٦) ولم يبين وجه ترجيحه، ولعله الانتصار لما في الألفية، هذا مع العلم أن ابن مالك بيّن تعليل رأيه في (التسهيل) فقال: ((لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك تسوية بين الطرفين . . . [ثم] إن الشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحدًا لوجب اختلاف عمليهما وجوب ذلك في الفاعل والمفعول. فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط حكم بما لا نظير له، فوجب منعه)) . (ابن مالك: ١٩٩٠ . ٨٠/٤) لكن الشاطبي لم يذكر هذا التعليل أو يشر إليه. والجدير بالذكر أن أبا البركات الأنباري ضعّف هذا القول؛ ((لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل)) (الأنباري: د . ت . ٤٨٦ . مسألة: ٨٧) وهذا لا يجوز.

* * *

ومن صور ترجيحه ما في الألفية التعليل بالقلة والكثرة في الاستعمال العربي. ومن أمثلته (لزوم اللام (إنْ) المخففة من الثقيلة)، فمن المعروف أنه إذا خففت (إنّ) فالأكثر إهمالها وتلزمها اللام الفارقة لكي لا يكون هناك لبس بينها وبين (إنْ) النافية فتقول: (إنْ سعيدٌ لمجتهدٌ)، فإذا أمن اللبس جاز ترك اللام كقول الطرماح بن حكيم:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرام المعادن

(الطرماح: ١٩٩٤ . ٢٨٠)

جاء في الألفية:

وخُففتْ إنّ فقلّ العملُ وتلزم اللامُ إذا ما تهمَلُ

وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

وقد ذكر الشاطبي أن قوله: ((وقوله: (وربما استغني عنها) يعني به السماع الذي لا يقاس عليه، والدليل على هذا القصد من كلامهم قوله: (وربما) فجعل الندور في قسم ما أُمن فيه اللبس . . . ولو أراد القياس لم يأت بـ(ربما) المقتضية لترك القياس عنده)) . (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣٩٢/٢)، ويقول ابن مالك في (التسهيل): ((وتخفف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال، وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بـ(إنْ) النافية)) . (ابن مالك: ١٩٦٧ . ٦٥)

ويرى الشاطبي أن هذا القول يقتضي أن إسقاطها بشرط أمن اللبس قياس ((الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣٩٢/٢)، ولذا رجح ما في الألفية فقال: ((ومذهبه هنا أصح، إذ لو كان أمن اللبس مجوّزًا لإسقاطها عند العرب لكانوا خلفاء أن يكثر ذلك في كلامهم ويشيع)). (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٣٩٢/٢)، والذي يبدو أنه يفهم من قول ابن مالك: (وربما استغني عنها) أن الأكثر في الاستعمال هو اقترانها باللام، أما الاستغناء عنها عند أمن اللبس فهو جائز مع قلته، ولا يفهم منه أنه لا يقاس عليه كما ذكر الشاطبي، ولذا قال في (شرح التسهيل): ((وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي)). (ابن مالك: ١٩٩٠ . ٣٤/٢)

وضرب على ذلك أمثلة منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: (وايم الله لقد كان خليقًا للإمارة وإنْ كان من أحب الناس إلي) (البخاري: ١٤٠٠هـ . ١٥/٤)، وقول معاوية في كعب الأحبار: (إنْ كان من أصدق هؤلاء) . (البخاري: ١٤٠٠ . ٣٧٤/٤ ، ابن مالك: ١٩٩٠ . ٣٤/٢)، ويمكن أن نضيف أمثلة أخرى منها قولك: (إنْ خالد ساحر يريد أن يجمع المال بسحره) ((فإن (إنْ) هنا مخففة كما هو ظاهر وليست نافية، ولم يأت باللام الفارقة؛ لأن المعنى واضح من السياق وهو قولك: (يريد أن يجمع المال بسحره) فلم يأت باللام لأن اللبس مأمون)) (السامرائي: ٢٠١٧ . ٨٩). ومن ذلك قولك: (إنْ العاقل يتبع سبيل الرشاد)، و(إنْ المحسن يكون محبوبًا)، و(إنْ الاستقامة تجلب المعنى) إذ المعنى يفسد على اعتبار (إنْ) للنفي في هذه الأمثلة (حسن: ٢٠١٨ . ٦٧٤/١). وعلى هذا فما ذكر في التسهيل توضيح لما ورد في الألفية والله أعلم.

* * *

وقد يرجح الشاطبي ما في (التسهيل) على ما في الألفية، مثال ذلك مسألة وقوع الفعل بعد (مذ ومنذ)، فقد ذكر ابن مالك في ألفيته أن (مذ ومنذ) اسمان في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو (ما رأيته مذ يومُ الجمعة)، والموضع الثاني أن يليهما فعل ماض نحو (ما رأيته مذ خلقه الله). جاء في الألفية:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئتُ مذ دعا

ولم يذكر ابن مالك في (التسهيل) الموضع الثاني، بل اكتفى بذكر الأول فقال: ((وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافًا للبصريين)) . (ابن مالك: ١٩٦٧ . ٩٤)

وذكر الشاطبي أن قوله: (أو أوليا الفعل) تقييد غير محتاج إليه، وذكر أنه ترك في (التسهيل) هذا القيد، وأنه هو الصواب، إذ العرب تقول: ما زلت قائمًا مذ زيدٌ قاعدٌ، وما رأيته مذ هو مريض، وما أشبه ذلك. (الشاطبي: ٢٠٠٧ . ٢/٦٩٢ . ٦٩٣)، والذي يبدو أنه ذكر في (التسهيل) أحد الموضعين، وهو أن يأتي بعدهما اسم مرفوع، وفي الألفية ذكر الموضعين معًا كما رأينا، فما في الألفية متمم لما في التسهيل، ولذا فلا وجه للترجيح، والله أعلم.

* * *

نتائج البحث

يمكنني أن أجمل النتائج التي توصلت إليها في البحث بالنقاط الآتية:

١ . الأكثر أن يذكر الشاطبي الرأي الراجح بعد أن يبسط الآراء فيها، وقد يكتفي بالترجيح من دون ذكر الآراء في المسألة، وقد يرجح من دون ذكر سبب أو حجة.

٢ . إذا كان الخلاف بين البصريين والكوفيين فإنه في الغالب يرجح رأي البصريين الذي يذهب إليه الناظم. أما ترجيحه رأي الكوفيين فهو في مسائل قليلة.

٣ . قد يرجح الشاطبي رأي البصريين على رأي الكوفيين، علمًا بأن الكوفيين يذهبون مذهب البصريين، كما رأينا ذلك في مسألة منصوب (كان)، ومسألة المنصوب الثاني لـ(ظن) وأخواتها.

٤ . إذا ذكر الشاطبي رأي ابن مالك مع الآراء الأخرى فإنه في الغالب يميل إلى رأي ابن مالك ويرجحه، إلا إذا لم يرَ وجهًا للترجيح فإنه يميل إلى الرأي الآخر.

٥ . هناك ترجيحات قائمة على أصول النحو، وأخرى قائمة على المعنى ومراعاة النظير.

٦ . إذا احتج ابن مالك بالحديث النبوي فإن الشاطبي يجعل رأيه مرجوحًا، كما رأينا ذلك في مسألة دخول (أنْ) في خبر (كاد).

٧ . إذا كانت المسألة مذكورة في الألفية وفي (تسهيل الفوائد) برأيين مختلفين فإنه في الغالب يرجح ما في الألفية كما رأينا ذلك في مسألة جازم فعل الشرط وجوابه، وغيرها. وقد يرجح ما في (التسهيل) كما رأينا ذلك في مسألة وقوع الفعل بعد (مذ ومنذ).

ولله الحمد أولاً وآخرًا

قائمة المصادر:

١. الأزهري: خالد (د . ت) ـ شرح التصريح على التوضيح ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢. الأشموني: محمد علي (د . ت) ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣. امرؤ القيس: سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م ـ ديوان امرئ القيس ـ دار المعرفة ـ بيروت.
٤. الأنباري: أبو البركات ـ سنة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م ـ الإغراب في جدل الإعراب ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية .
٥. الأنباري: أبو البركات (د . ت) ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ تحقيق الدكتور جودة مبروك ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٦. الأنباري: أبو البركات ـ سنة ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م ـ لمع الأدلة في أصول النحو ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية .
٧. ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم ـ سنة ٢٠١٩ م ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة.
٨. الأندلسي: أبو حيان ـ سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ تحقيق الدكتور حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق.
٩. البخاري: محمد بن إسماعيل ـ سنة ١٤٠٠هـ ـ صحيح البخاري ـ تحقيق محب الدين الخطيب ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة .
١٠. البغدادي: إسماعيل باشا (د . ت) ـ هدية العارفين ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ
١١. التنبكتي: أحمد بابا (د . ت) ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج ــ تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة ـ دار الكاتب ـ طرابلس.
١٢. ابن جني: أبو الفتح عثمان (د . ت) ـ الخصائص ـ تحقيق محمد علي النجار ـ المكتبة العلمية.
١٣. حسن: عباس ـ سنة ٢٠١٨ هـ ـ النحو الوافي ـ دار المعارف ـ القاهرة.
١٤. الخضري: محمد ـ سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ـ شرح تركي فرحان المصطفى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
١٥. الدسوقي: محمد عرفة (د . ت) ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ مطبعة المشهد الحسيني ـ القاهرة.
١٦. رؤبة بن العجاج (د . ت) ـ ديوان رؤبة بن العجاج ـ اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ـ دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت.
١٧. الزركلي: خير الدين ـ الأعلام ـ سنة ٢٠٠٢م ـ دار العلم للملايين ـ بيروت.
١٨. السامرائي: فاضل صالح ـ سنة ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م ـ تحقيقات نحوية ـ دار ابن كثير ـ سوريا .
١٩. السامرائي: فاضل صالح ـ سنة ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م ـ الجملة العربية والمعنى ـ دار ابن كثير ـ سوريا.
٢٠. السامرائي: فاضل صالح ـ سنة ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م ـ معاني النحو ـ دار ابن كثير ـ سوريا.
٢١. السامرائي: محمد فاضل ـ سنة ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م ـ الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ــ دار ابن كثير ـ سوريا .
٢٢. ابن السراج: أبو بكر ـ سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م ـ الأصول في النحو ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مطبعة سلمان الأعظمي ـ بغداد.
٢٣. سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان (د . ت) ـ الكتاب ـ نسخة مصورة عن طبعة بولاق ـ مكتبة المثنى ـ بغداد.
٢٤. السيرافي: أبو سعيد ـ سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م ـ شرح كتاب سيبويه ـ تحقيق أحمد حسن مهدلي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
٢٥. السيوطي: جلال الدين ـ سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م ـ الاقتراح في علم أصول النحو ـ دار المعرفة الجامعية.
٢٦. السيوطي: جلال الدين ـ سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة.

٢٧. الشاطبي: أبو إسحاق ـ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.
٢٨. الصبان: محمد بن علي ـ (د . ت) ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٩. طرفة بن العبد ـ سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ديوان طرفة بن العبد ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٣٠. الطرماح ـ سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م ـ ديوان الطرماح ـ تحقيق عزة حسن ـ دار الشرق العربي ـ بيروت .
٣١. ابن عقيل: بهاء الدين ـ سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة .
٣٢. الفراء: يحيى بن زياد ـ سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ـ معاني القرآن ـ تحقيق محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .
٣٣. الفيومي: أحمد بن محمد ـ سنة ١٩٨٧م ـ المصباح المنير ــ مكتبة لبنان ـ بيروت ـ
٣٤. كحالة: عمر رضا ـ سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ـ معجم المؤلفين ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
٣٥. ابن مالك: جمال الدين ـ سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربي.
٣٦. ابن مالك: جمال الدين ـ سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ـ شرح التسهيل ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ـ هجر للطباعة والنشر ـ مصر .
٣٧. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد ـ سنة ١٣٨٦هـ ـ المقتضب ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي .
٣٨. مجمع اللغة العربية في القاهرة ـ سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م ـ المعجم الوسيط.
٣٩. مخلوف: محمد بن محمد ـ سنة ١٣٤٩هـ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة.
٤٠. ابن منظور (د . ت) ـ لسان العرب ـ دار المعارف ـ القاهرة.
٤١. النحوي: ابن الحاجب ـ (د . ت) ـ الإيضاح في شرح المفصل ـ تحقيق موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد.
٤٢. الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله ـ سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ـ العلل في النحو ـ تحقيق مها مازن المبارك ـ دار الفكر ـ دمشق .
٤٣. ابن يعيش : موفق الدين ـ سنة ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م ـ شرح المفصل ـ تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله ـ دار سعد الدين.

الرسائل الجامعية:

٤٤. الإستراباذي: ركن الدين ـ البسيط في شرح الكافية ـ تحقيق حازم سليمان الحلي ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة بغداد ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٥. سلمان: عزمي محمد ـ جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ رسالة ماجستير من جامعة مؤتة ٢٠١٠م.
٤٦. الضحيان: سليمان بن علي ـ اختيارات الشاطبي النحوية والتصريفية في كتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ رسالة دكتوراه من جامعة محمد بن سعود الإسلامية في الرياض ١٤٢٣هـ .